2024-01

ضمان الأمن الغذائي للجميع – التزام متجدد نحو العمل

أبريل 2023

جامعة حمد بن خليفة
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

إرثنا
earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

المائدة المستديرة الثالثة – ورقة البيضاء
قمة إرثنا
مارس 2023

ضمان الأمن الغذائي للجميع – التزام متجدد نحو العمل

أبريل 2023

المؤلفون

الدكتور لوغان كوكرين
كلية السياسات العامة، جامعة حمد بن خليفة

الدكتور سعد شناك
معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، جامعة حمد بن خليفة

نبذة عن مركز إرثنا

مَركَز إرثنا لمُستقبَل مستدام (إرثنا) مُنظَّمة غير ربحية أنشأتها مُؤسَّسة قطر مختصة بإقرار السياسات، وإجراء الأبحاث، والعمل الدعوي لتعزيز وتمكين الجهود الرامية للوصول إلى نَهج مُنسَّق لتحقيق الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والازدهار.

يَعمَل إرثنا على تسهيل جهود وإجراءات الاستدامة في قطر وغيرها من البلدان الحارة والجافة بالتركيز على أُطر الاستدامة، والاقتصادات الدائرية، والانتقال في أنظمة الطاقة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والنظم البيئية، والمدن والمباني والمنشآت، والتعليم، والأخلاق، والدين. يَعمَل إرثنا على تعزيز التعاون، والابتكار، والتغيير الإيجابي من خلال الجمع بين الخبراء الفنيين، والأكاديميين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات والمجتمع المدني.

باستخدام مَقرِّه - المدينة التعليمية - كقاعدة اختبار، يَقوم إرثنا بتطوير وتجربة حلول مستدامة وسياسات قائمة على أدلة لدولة قطر والمناطق الحارة والجافة. تلتزم المُنظَّمة بالجمع بين التفكير الحديث والمعارف التقليدية، مما يساهم في رفاهية المجتمع من خلال خَلْق إرث من الاستدامة في بيئة طبيعية مزدهرة.

لمزيد من المعلومات عن إرثنا وللاطلاع على أحدث مبادراتنا، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.earthna.qa

فريق العمل:

الدكتور لوجان كوكران
كلية السياسات العامة،
جامعة حمد بن خليفة
الدوحة، قطر

الدكتور سعد شنك
معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة،
جامعة حمد بن خليفة
الدوحة، قطر

هيئة التحرير

الدكتور غونزالو كاسترو دي لا ماتا
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

سيباستيان تيربوت
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور أليكساندر أماتو
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتور معز علي
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

الدكتورة منى مطر الكواري
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

طلحة ميرزا
إرثنا، مؤسسة قطر
الدوحة، قطر

© إرثنا 2024

صندوق بريد: 5825، الدوحة، قطر
تيليفون: 0242 4454 (974+)، الموقع الإلكتروني: www.earthna.qa

PI: SFCE-2024-007

الوصول المفتوح، أُصدِر هذا التقرير بموجب شروط الترخيص الدولي لمؤسسة المشاع الإبداعي ("Creative Commons") 4.0 (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)، والذي يسمح بأي حال من الأحوال باستخدام غير تجاري، أو المشاركة والتوزيع والاستنساخ بأي وسيلة أو تنسيق، طالما تُقدِّم الإسناد المناسب للمؤلف (أو المؤلفين) الأصليين والمصدر، وتقديم رابط إلى ترخيص لمؤسسة المشاع الإبداعي ("Creative Commons")، وبيان إذا تم تعديل المواد المرخصة. لا يحق لك بموجب هذا الترخيص نشر مواد مُعدَّلة مستمدة من هذا التقرير أو أجزاء منه.

يفترض الناشر، والمؤلفين، والمحررين أن النصائح والمعلومات الواردة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة من تاريخ النشر. لا يُقدِّم الناشر، ولا المؤلفون، أو المحررون ضماناً، صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بالمواد الواردة هنا أو بأي أخطاء أو سهو يمكن أن يكون قد حدث. سيظل الناشر طرفاً محايداً في الدعاوى القضائية المتعلقة بالخرائط المنشورة والانتماءات المؤسسية.

جدول المحتويات

06 النقاط الرئيسية
07 الملخص التنفيذي
08 مقدمة
10 الأمن الغذائي العالمي - تقييم الوضع
12 التضامن والشراكة
14 الإنتاج والمعالجة والكفاءة
15 سلاسل التوريد العالمية
16 الاستثمار والبنية التحتية
18 النتائج

النقاط الرئيسية

سيَعتمد النجاح في معالجة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي على رؤية جريئة تشمل مجموعة من العوامل الحاسمة.

- **التضامن والشراكات:** ينبغي على القادة السياسيين أن يعملوا معًا لدعم الأسواق المحلية وتحسين آليات توزيع الطعام. يُعدُّ بناء التحالفات بين أصحاب المصلحة، من خلال تطوير أنظمة التجارة، وتحسين مرافق التخزين، وتعزيز الشراكات ضروري لتحقيق نظام غذائي مستدام ومستقر.
- **سلاسل التوريد:** إنَّ تعزيز الأسواق المحلية، وزيادة قيمة الأغذية من خلال معالجتها وحفظها، وتيسير إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل أمور أساسية لتحقيق تنمية زراعية شاملة ومستدامة.
- **الإنتاج والكفاءة:** تُعدُّ دراسة تأثير تَغيُّر المناخ على الأمن الغذائي والاستفادة من البيانات للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية أمرين حاسمين لضمان الوصول إلى المرونة المطلوبة وتحقيق العدالة. كما أن الاستثمارات الاستراتيجية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار تحمل إمكانات كبيرة لحل قضايا الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الحارة والجافة.
- **الاستثمار والبنية التحتية:** يُمكِن أن يؤدي الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات البحث والتطوير إلى تقدم ملموس. كما أن تبني نموذج تجاري يسهم في تسهيل تبادل المدخلات والمخرجات الزراعية قد يلعب دورًا محوريًا في بناء شراكات فعالة وضمان استدامة سلاسل توريد الغذاء.

الملخص التنفيذي

في السياق العالمي الراهن، يُعتبر الأمن الغذائي قضية مُلحّة تتطلب نهجًا شاملًا وحازمًا. يُعدُّ كل من الاستقرار السياسي، والقيادة، وتَغيُّر المناخ، والاقتصاد والتقدم العلمي من العوامل المساهمة في هذه التحديات. لقد زادت جائحة كوفيد-91 من الحاجة إلى نهج شامل لضمان استدامة سلاسل التوريد الغذائي. من الواضح أنه لا يمكن لأي طرف تحقيق الأمن الغذائي بشكل منفرد، بل يتطلب الأمر عملًا جماعيًا. يجب أن يكون التضامن الذي يركز على العدالة، بما في ذلك تمويل التكيف مع الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ والتجارة الدولية العادلة، محورًا أساسيًا في جهودنا.

يتعين علينا تحسين الإنتاج والتصنيع والكفاءة لاستغلال الفرص الكبيرة المتاحة، آخذين في الاعتبار أن تحديات تَغيُّر المناخ لا تُشكِّل مَخاطر جسيمة على الإنتاج فقط، بل أيضًا على إمكانية الوصول إلى الغذاء وتوزيعه في ظل تزايد الظواهر المناخية المتطرفة. إننا نعتمد بشكل متزايد على سلاسل التوريد العالمية، التي واجهت تحديات كبيرة مثل الجائحة العالمية، والنزاعات، وحظر الصادرات. لذا، يَظّل التعاون الدولي والتضامن أمرين بالغي الأهمية لضمان استقرار النظام الغذائي العالمي.

على الرغم من أننا قد نكون على دراية بما يجب القيام به، إلا أن هناك قيودًا على التمويل والبنية التحتية. غالبًا ما يتطلب إيجاد الحلول اتباع نُهُج مبتكرة، كما أن التحالفات بين أصحاب المصلحة أمرٌ ضروري للتغلب على التحديات المعقدة. لقد حان وقت العمل، لذا يعهد المشاركون في هذه المائدة المستديرة بالعمل سويًا لضمان الأمن الغذائي للجميع. إن وجود الإمكانات فحسب لم وفر الغذاء لأحد، لذا يجب علينا التحرك الآن.

مقدمة

إن ضمان حصول الجميع على غذاء كافٍ، ذي جودة عالية، مناسب، وبأسعار معقولة هدف رئيسي للمجتمع الدولي. لذا، يطمح الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع بحلول عام 0302. كما أن الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة يهدف إلى القضاء على الجوع الشديد. في قمة الغذاء العالمية لعام 6991، تم الاتفاق على التعريف الأكثر استخدامًا للأمن الغذائي والذي ينص على تمتع جميع الأفراد في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍّ يلبي احتياجاتهم الغذائية واختياراتهم الشخصية من الطعام من أجْل حياة نشطة وصحية. حَقَّقت المُجتمَعات والدول على مدى العقود الماضية تقدمًا ملحوظًا في تقليص انعدام الأمن الغذائي - كما هو واضح من المؤشرات المرجعية المُستخدَمة مثل نقص التغذية واستهلاك السعرات الحرارية - وحققت تقدمًا كبيرًا في زيادة الإنتاجية. يجب الاحتفاء بهذه النجاحات، فهي تُبرِز كيف يمكن للعمل الجماعي نحو أهداف مُشترَكة أن يُسهم في إحداث تأثيرات إيجابية على نطاق عالمي.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد شهد العقد الأخير موجات من الانتكاسات. ساهمت النزاعات التي حدثت بعد عام 0102 (مثل ما حَدَث في جنوب السودان، وسوريا، واليمن) في تَعطُّل التقدم ونتج عنها زيادة في أعداد الأشخاص الذين يعانون من الجوع على مستوى العالم. تلت ذلك موجة انتكاسة ثانية وهي جائحة كوفيد-91 العالمية، التي لم تؤثر فقط على الأنظمة الصحية، بل على الأنظمة الزراعية والتجارة الدولية أيضًا. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم بحوالي 021 مليونًا من عام 9102 إلى 0202 فقط. ظهرت التحديات الأخيرة من النزاع في أوكرانيا، الذي أسفر عن أزمات في مجالي الغذاء والطاقة. إن العالَم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بل إن الأوضاع بالنسبة للفئات الأكثر تأثرًا بانعدام الأمن الغذائي أصبح أسوأ من الفترة التي تم تحديد الهدف فيها. وبالتالي، فإن تغيير المسار يتطلب التزامًا جديدًا. خلال قمة إرثنا 3202، أَكَّد المشاركون في المائدة المستديرة حول «الأمن الغذائي - الاكتفاء الذاتي، الفائض، والتوريد في العالم النامي» على أهمية التحرك الفوري وطالبوا بتجديد الالتزام بالعمل. من الجدير بالذكر أن الجلسة تضمنت ممثلين عن الحكومات، والقطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجتمع البحث العلمي.

الأمن الغذائي العالمي - تقييم الوضع

إن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، والذي يُقاس بنقص جودة الغذاء، حوالي 21% من سكان العالم. تبلغ هذه النسبة حوالي مليار شخص. تتمثل العواقب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي في آثارها السلبية على الصحة العامة والرفاه. إن الحصول على كمية غير كافية من غذاء متدني الجودة (كالأغذية التي ينقص فيها العناصر الغذائية الدقيقة) يترتب عليه آثار طويلة الأجل على النمو والتطور، بما في ذلك ضعف الإدراك والأمراض المزمنة لاسيما لدى الرضع والأطفال. تؤثر تجربة الجوع أيضًا على الصحة الاجتماعية والنفسية، حيث يعاني الأفراد من القلق والتوتر بسبب عجزهم عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. لذا، يُعتبر القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي للجميع أولوية عالمية.

إن عبء انعدام الأمن الغذائي العالمي متوزع بشكل غير متكافئ. يُقاس الأمن الغذائي (أو انعدامه) من خلال مئات المقاييس؛ ويمكننا تناول مثالين منها وهما: معدل انتشار الجوع (نسبة السكان الذين يعانون من شدته) وعدد الأفراد. من المهم النظر إلى هذين المؤشرين معًا، حيث قد تبدو الدول ذات الكثافة السكانية العالية بحاجة إلى أكبر قدر من الدعم إذا اعتمدنا فقط على النظر إلى المؤشر الثاني. عند النظر إلى معدل الانتشار، تشمل الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد من حيث نسبة السكان الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى وهايتي واليمن، حيث يعاني 54% أو أكثر من سكانها من نقص التغذية (وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة). يُمكِن تقييم الأمن الغذائي أيضًا باستخدام مؤشرات أخرى مثل معدلات التقزم لدى الأطفال بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية. تشمل الدول التي تسجل أعلى نسب للأطفال الذين يعانون من التقزم بوروندي وإريتريا وتيمور وبابوا غينيا الجديدة، حيث يعاني نصف أو أكثر من ذلك من أطفال هذه الدول من التقزم. تتماشى هذه النتائج مع مؤشر الجوع العالمي، الذي يقيم أشد الأوضاع خطورة في الصومال، واليمن، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وبوروندي، وسوريا، وجزر القمر، وجنوب السودان. في المقابل، فإن الدول التي تضم أكبر عدد من الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هي الهند، والصين، ونيجيريا، وباكستان. تُشكِّل هذه الدول الأربع موطنًا لثلث العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الجوع على مستوى العالم. تُبرز هذه الأمثلة بوضوح أن الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وتعزيزه يستدعيان تدابير مُصمَّمة خصيصًا تقوم على تحديد التحديات الخاصة بدقة وتُقدِّم حلولاً محلية فعَّالة ومناسبة.

مؤشر الجوع العالمي لعام 2021

يُقيّم مؤشر الجوع العالمي حالة الجوع باستخدام أربعة مؤشرات رئيسية: انتشار نقص التغذية، الهزال لدى الأطفال، التقزم لدى الأطفال، ووفيات الأطفال. يُقاس المؤشر على مقياس من 100 نقطة، بحيث يكون الصفر هو أفضل نتيجة (لا يوجد جوع) والمئة هي أسوأ نتيجة.

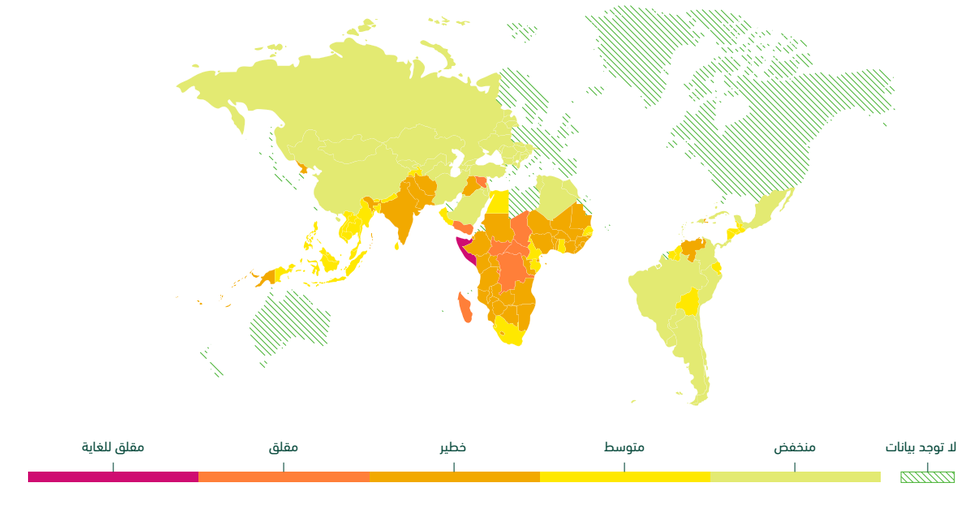

مما يزيد المشكلة تعقيدًا أن انعدام الأمن الغذائي ليس مجرد قضية تتعلق بنقص الإنتاج الغذائي أو التوزيع، بل هو أيضًا نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية. في العديد من الحالات، يُمكِن أن يؤدي الفقر، وعدم المساواة، والنزاعات إلى انعدام الأمن الغذائي لا سيما في الدول النامية. علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي ليس قضية ثابتة، إذ يُمكِن أن يختلف انتشاره وفقًا للموسم، والمنطقة، والفئة السكانية. على سبيل المثال، غالبًا ما تتأثر النساء والأطفال والمجتمعات المهمشة بانعدام الأمن الغذائي بشكل غير متناسب مما يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تدخلات محددة الأهداف ومُصمَّمة خصيصًا تأخذ في اعتبارها مثل هذه العوامل بالتحديد.

هناك جانب آخر مهم يجب مراعاته، وهو الأثر البيئي لإنتاج واستهلاك الغذاء. يُمكِن أن تؤثر عوامل مثل تَغيُّر المناخ، وتدهور التربة، وندرة المياه وغيرها من العوامل البيئية على الأمن الغذائي من حيث الكمية والجودة على حد سواء. لذا، فإن معالجة انعدام الأمن الغذائي يستلزم اعتماد ممارسات زراعية مستدامة وتقليل هدر الغذاء. أخيرًا، من المهم الإقرار بأن انعدام الأمن الغذائي ليس مشكلة تقتصر على الدول النامية فقط. هناك مجتمعات تعاني من انعدام الأمن الغذائي حتى في الاقتصادات المتقدمة، والذي غالبًا ما يَكون بسبب الفقر وعدم المساواة وعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى. لذلك، فإن معالجة انعدام الأمن الغذائي تتطلب جهدًا عالميًا يشمل جميع البلدان وأصحاب المصلحة، من الحكومات والمنظمات الدولية وصولًا إلى المزارعين والمستهلكين.

يبدو أن الوصول إلى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان حصول جميع الأفراد على غذاء كافٍ ومغذٍ وبأسعار معقولة بحلول عام 0302، أصبح أمرًا يزداد صعوبة تحقيقه. لذا، تتطلب هذه الحقيقة اتخاذ إجراءات جادة. في العديد من مناطق العالم، يزداد انعدام الأمن الغذائي بشكل مستمر، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التغير المناخي والنزاعات إلى جانب الضغوط المترابطة الناجمة عن اضطرابات سلاسل التوريد، وضعف البنية التحتية وشبكات الأمان الاجتماعي، وعدم المساواة، وغيرها من العوامل.

استقطبت قمة إرثنا أبرز الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، والحكومات، والباحثين بهدف تحديد أولويات العمل الرئيسية لتعزيز وتيرة التقدم. أشار المشاركون في المائدة المستديرة التي عُقدت خلال قمة إرثنا إلى أربع مجالات رئيسية ينبغي أن تعطى الأولوية، وهي: التضامن والشراكة، سلاسل التوريد، الإنتاج والكفاءة، الاستثمار والبنية التحتية والتي سيتم تناولها بالتفصيل في الأقسام التالية.

التضامن والشراكة

إن نظام التجارة الدولية لا يعمل لصالح الجنوب العالمي ولا لصالح صغار المزارعين، الذين ينتجون أغلب غذاء في العالم. إن التضامن يعني في ضرورة إصلاح ممارسات التجارة والاستثمار غير العادلة كخطوة أولى أساسية. هناك حاجة مُلحّة إلى تحويل النظام الدولي الذي يَضر بالجنوب العالمي، وهو أمْر لا يمكن تغييره من قِبل دول بمفردها ويتطلب تضامنًا عالميًا. قد يتبع ذلك التضامن فرصًا للشراكة، مثل تقديم فرص فريدة للتجارة للدول التي تصنفها الأمم المتحدة على أنها «الأقل نموًا»، وهو ما قد يتطلب دعمًا إضافيًا. تلعب الشركات دورًا هامًا بالعمل بمبدأ التضامن وكونها من الشركاء، وهذا يعني ضمان حصول الموظفين على أجر معيشي وظروف عمل كريمة.

بالنسبة لعدد أكثر من اللازم من السلع الأساسية، تسيطر عدة شركات متعددة الجنسيات على حصة السوق العالمية وتجني أرباحها من داخل سلاسل التوريد التي تَعمل من المزرعة إلى المائدة. يُمكِن أن تُوفِّر أشكال جديدة من التحالفات «المربحة للجميع» منفعة متبادلة، مثل التجارة المباشرة للإمدادات الآمنة من المدخلات الزراعية للسلع الغذائية. تشمل الأمثلة على ذلك دولة مثل قطر التي تنتج وتصدر الأسمدة ويُمكِنها أن تتاجر مباشرة مع الدول التي تستورد منها إمداداتها الغذائية. يُمكِن تعزيز مثل هذا التحالف من خلال الاستثمار والمساعدات الإنمائية الرسمية حيثما اعتُبِر ذلك أمرًا مناسبًا. يتطلب ضمان تحقيق هذه الفوائد لصالح الأغلبية وضع سياسات دقيقة. هناك أيضًا فرص جديدة للسعي إلى تحقيق منفعة متبادلة داخل الجنوب العالمي، كالفرص التي تنشأ من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. انطلاقًا من مبدأ التضامن، ناقشت الدول خلال هذه الجلسة أيضًا التجارب الناجحة وتلك التي لم تنجح (وكذلك الأبحاث والابتكارات)، سيَكون نشر هذه التجارب مفتاحًا لتعزيز الأمن الغذائي خاصة بالنسبة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر في الجنوب العالمي.

الإنتاج والمعالجة والكفاءة

تواجه إفريقيا بشكل غير متناسب عبء الجوع العالمي، ومع ذلك تمتلك أكبر الفرص للتحول. تضم القارة مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة بشكل كامل، وسكانًا يعانون من نقص في فرص العمل، إضافة إلى أن نسبة غلاتها الزراعية أقل من المتوسطات العالمية. وبالنسبة لبعض السلع الغذائية الأساسية والمحاصيل التصديرية، يقل مستوى الإنتاج عن 04% من المتوسط العالمي. بالرغم من ذلك، فلكي نستفيد من هذه الفرص الواعدة، يجب أن يكون هناك قيادة فعّالة واستثمارات استراتيجية مَصدرها الأساسي الحكومات. إن الاعتماد على القطاع الخاص، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دون وجود تنسيق ورقابة كافية قد يؤدي (كما حدث بالفعل في بعض الحالات) إلى نتائج سلبية تؤثر على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، مثل فقدان المزارعين لأراضيهم لصالح المستثمرين. في كثير من الأحيان، يتم تصدير المواد الخام حيث يتم إضافة القيمة خارج القارة. مع ذلك، توجد خيارات لتعزيز الاحتفاظ بالقيمة داخل الدول المصدرة، مثل فرض قيود على تصدير المواد الخام. في هذه الحالة، لا يشمل إضافة القيمة على تحسين الإنتاج فقط، بل أيضًا على دعم التصنيع الزراعي.

من الممكن تحسين غلات المحاصيل، ولكن اتباع نهج شامل للأمن الغذائي يكشف عن تحديات وفرص إضافية. فعلى سبيل المثال، يُعدُّ فقدان الطعام وهدره (من مراحل الإنتاج والتخزين والحفظ والتوزيع وصولاً إلى الاستهلاك) خسائر كبيرة ويؤثر سلبًا على الكفاءة. كأمثلة على حلول لتلك المشكلة، يُمكِن أن تُسهم شبكات التوزيع المُحسّنة في تقليص فقدان الطعام وهدره بنسبة 61%. كما يُمكِن للميكنة، إلى جانب الفرص التي تتيحها الأبحاث الجديدة والتطوير (بما في ذلك المحاصيل المحلية المُعدلة)، أن تُحسن مستويات الإنتاج. ومع ذلك، فإن التغير المناخي يشكل أخطار قد تؤدي إلى تقليص الإنتاجية، ما لم يتم اتخاذ تدابير للتكيف. سيتطلب مواجهة ذلك تضامنًا وشراكة دولية. تعد آلية الخسائر والأضرار واحدة من السبل التي تهدف إلى إعادة توزيع الموارد من الذين استفادوا بشكل غير متناسب من استخدام الموارد الهيدروكربونية إلى الذين يتعرضون بشكل غير متناسب للأضرار الناجمة عن الآثار السلبية للتغير المناخي. لكن الدعم لهذه الآلية محدود حتى الآن، منذ أن تم اعتمادها في مؤتمر الأطراف التاسع عشر بشأن المناخ في عام 3102، في إطار آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المناخية. لقد أعاق عدم تضامن أكبر الدول المسببة في انبعاثات الغازات الدفيئة التقدم المحتمل، مما أدى إلى ضياع عقد كامل من الفرص. من المتوقع أن يؤدي غياب القيادة وعدم تحمل المسؤولية إلى استمرار هذا الوضع.

سلاسل التوريد العالمية

تعتبر أسباب انعدام الأمن الغذائي معقدة، إذ تتداخل فيها تحديات وضغوط متعددة. إن إحدى العوامل الرئيسية التي تساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي هي عدم الاستقرار أو الاضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. من الأمثلة على ذلك الهشاشة التي انكشفت عندما كانت العديد من الدول، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء من أوكرانيا وروسيا. حيث شهدت المنطقة نقصًا في الغذاء وارتفاعًا في الأسعار مع القيود المفروضة على التجارة واضطرابات الإنتاج. أجبرت هذه الأزمة الدول على إعادة تقييم استراتيجيات الأمن الغذائي الخاصة بها، خاصة الدول التي تعتمد على واردات الغذاء وتلك التي تعتمد على واردات سلع معينة. من بين الخيارات المتاحة للتخفيف من مثل هذه المخاطر تنويع التجارة وتوسيع الاحتياطيات الاستراتيجية. واجهت دولة قطر تحديات كبيرة من هذا القبيل في عام 7102، عندما تم قطع طرق التجارة البرية والبحرية والجوية من بعض الدول المجاورة. وقد حققت الدولة تقدمًا كبيرًا في تعزيز الأمن الغذائي منذ ذلك الحين، بما في ذلك إحراز تحسينات ملحوظة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي على الرغم من القيود البيئية على الإنتاج. تضامنًا مع الدول الأخرى، تُقدِّم هذه التجارب كدروس في كيفية التعامل مع تحديات نظام غذائي عالمي يشهد ترابطًا بشكل متزايد.

الاستثمار والبنية التحتية

يُمكِن للدول أن تتحول، وقد حدث ذلك بالفعل، فهناك دول تحولت من الاعتماد بشكل كامل على استيراد الغذاء إلى دول تُشكِّل سلة غذاء إقليمية. قدم قادة هذه التحولات، بما في ذلك المشاركون في مائدة إرثنا المستديرة، تجاربهم كدروس للدول الأخرى. تضمنت هذه التحولات تعاونًا بين الباحثين، والقطاع الخاص، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. إن النهج المترابط للتحولات يضمن أن تكون تطورات البنية الأساسية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ و»مرتكزة على البيئة» كهدف أساسي. تعد البنية التحتية عنصرًا أساسيًا في هذه التحولات، وستظل كذلك. يتضمن ذلك تحسين أنظمة الإمداد والتوزيع، وخدمات التخزين، والتصنيف، والأسواق والمعلومات عنها، فضلاً عن تحسين الوصول إلى المياه والطاقة. عند القيام بهذه الاستثمارات، ستظل المحاصيل المُربحة المُوجَّهة للتصدير مهمة ولكن سيوجه الانتباه إلى الفرص الأخرى والذي يعد أمرًا بالغ الأهمية أيضًا بدءًا من المحاصيل المحلية المعدلة (مثل بذور التيف والإنسيت) وصولاً إلى الفرص في قطاع الثروة الحيوانية (كالأسماك، والاستزراع المائي، والدواجن واللحوم). يتطلب دعم البنية التحتية إرادة سياسية، وتخطيطًا متعدد القطاعات، وتمويلًا فعالًا بحيث تكون قادرة على التعامل مع مشاكل اليوم وفي الوقت نفسه التنبؤ بالتحديات المستقبلية والاستجابة لها. إن التحول من العمل الاستجابي إلى العمل الاستباقي في هذا السياق يعكس أيضًا الإدراك بأن التطورات الجديدة تستغرق عادة عقدًا من الزمن للوصول إلى المزارعين على نطاق واسع، مما يتطلب رؤية طويلة الأمد في مجالات البحث والاستثمار في البنية التحتية.

من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى عدم استغلال الفرص نقص التمويل أو صعوبة الوصول إلى المصادر المالية. يتمثل هذا العائق في عدم قدرة المزارعين الصغار على تحسين تقنياتهم وأدواتهم، وفي صعوبة تمويل المزارع التجارية الكبيرة للاستثمار في تكاليف بدء التشغيل وتكييف التكنولوجيا مع السياقات المحلية، بالإضافة إلى صعوبة تمويل الحكومات للبنية التحتية. لا توجد حلول سهلة لمعالجة نقص الوصول إلى رأس المال، إلا أن التعاون بين الأطراف قد أثبت أن الشراكات يُمكِن أن تكون وسيلة فعالة لتجاوز هذه العقبات. في بعض الحالات، يتطلب ذلك إعادة تقييم نماذج الأعمال والافتراضات التي كانت سائدة سابقًا؛ على سبيل المثال، انتقال الشركات من المنظور قصير الأجل الذي يركز على المساهمين إلى استثمارات طويلة الأجل في شراكات مع المجتمعات التي تعمل فيها. وقد قامت الحكومات، وفي بعض الحالات المنظمات الحكومية الدولية، بدعم استقرار السوق وتعزيز الثقة بوسائل مثل تقديم الضمانات لبيع المنتجات بعقود طويلة الأجل أو اتفاقيات توريد. كما تساهم أشكال التأمين المبتكرة للمزارعين في تقليل المخاطر المرتبطة بالزراعة، لا سيما بالنسبة للمزارعين الصغار الذين يكونون أكثر عرضة للتأثر بالصدمات المناخية قصيرة الأجل. على الرغم من أن قائمة التحديات قد تكون محبطة، فإن الفرص تفرض ضرورة التحرك. على سبيل المثال، في بعض المناطق مثل جنوب وشرق أفريقيا، هناك إنتاج وفير للسلع الغذائية بالإضافة إلى طلب كبير عليها. كما تُقدِّم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية دعمًا لهذا النوع من التجارة المحتملة بين الأقاليم. إن ما ينقصنا بشكل كبير هو البنية الأساسية لنقل كميات كبيرة من المُنتَجات عبر المنطقة. يتعين على الحكومات والقطاع الخاص العمل معًا للاستثمار في البنية التحتية لضمان تحقيق التجارة إمكاناتها الكاملة.

النتائج

لا يُمكِننا تحقيق الأمن الغذائي للجميع بشكل منفرد، بل يتطلب الأمر التعاون المشترك بين جميع الأطراف لتحقيق هذا الهدف. يجب أن نبدأ من وعي جمع بأنه لا يُمكِن لأي منا أن يتمتع بالأمن الغذائي ما لم يتحقق الأمن الغذائي للجميع. إن هذه القضية جماعية وتتطلب عملًا جماعيًا. يُعتبر مبدأ التضامن المبني على العدالة، بما في ذلك تمويل التكيف مع الخسائر والأضرار الناجمة عن تَغيُّر المناخ وتعزيز التجارة الدولية العادلة، عنصرًا أساسيًا في هذا السياق. تُقدِّم التحسينات في الإنتاج، والمعالجة، والكفاءة فرصًا هائلة في حين تُشكِّل تحديات تَغيُّر المناخ أخطار كبيرة (لا تهدد الإنتاج فقط، بل تمتد أيضًا إلى إمكانية الوصول إلى الغذاء وتوزيعه في ظل زيادة الظروف المناخية المتطرفة). نعتمد بشكل متزايد على سلاسل الإمداد والتوريد العالمية بالرغم من تعرضها لتحديات جسيمة بدءًا من الجائحة العالمية وصولًا إلى النزاعات وحظر الصادرات. يظل كل من التعاون الدولي والتضامن عنصرين أساسيين لضمان استقرار النظام الغذائي العالمي. نحن على دراية، في أغلب الحالات، بما يجب القيام به، ولكن غالبًا ما تكون هناك قيود تتعلق بالتمويل أو البنية التحتية. يتطلب إيجاد الحلول تشكيل تحالفات بين الأطراف المعنية، حيث إن هذه التحديات غالبًا ما تكون معقدة وتستلزم اتباع نهج مبتكر. إن وجود الإمكانات فحسب لم يوفر الغذاء لأحد لذا حان وقت العمل. يتعهد المشاركون في هذه الجلسة بالتعاون المشترك لضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

جامعة
حمد بن خليفة
HAMAD BIN KHALIFA
UNIVERSITY
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

إرثنا
earthna
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation